وكيل محافظة حضرموت لـ«الثورة»:

نعمل على تمكين المرأة من دخول سوق العمل وتشكيل جمعيات نسوية تجارية

.. خلال مشاركته في ورشة العمل الخاصة بتحليل خطة محافظة حضرموت الساحل من منظور النوع الاجتماعي ٢٠١٠م، التقت «الثورة» الأخ عوض عبدالله حاتم وكيل المحافظة لشؤون مديريات الساحل، في حوار ضاف ، عن جهود تمكين المرأة اقتصاديا وتوظيفها في مؤسسات القطاع العام، فإلى التفاصيل..

حاورته/ منال طاهر القدسي

تبني مفاهيم جديدة

● ما هو دور السلطة المحلية في دعم مشروع التمكين الاقتصادي للمرأة بالمحافظة؟.

– في الحقيقة العمل الذي يجرى في محافظة حضرموت باتجاه التمكين يتعلق أساساً بتشكيل لجنة التسيير للمحاور المختلفة لتمكين الرجل والمرأة معا، في إطار عملية التغيير الجارية في المجتمع، ولتأصيل المفاهيم الجديدة التي تتعلق بالرجل والمرأة ومساهمتها في الحياة العملية، فهناك نشاط للجنة التسيير المكونة من مدراء العموم ذات العلاقة والوكلاء والهيئة الإدارية للمجلس المحلي، والسلطة بالمحافظة تقدم كل التسهيلات من أجل الوصول إلى هذا الهدف في إطار البرنامج العام للحكومة، وبدورنا أخذنا بعين الاعتبار التحضيرات الجارية لإعداد الخطة الخمسية الرابعة، حيث تعد اللجنة الوطنية للمرأة عضوا أساسيا في لجنة صياغة الخطة القادمة بالإضافة إلى اللجان الفنية واللجان الفرعية الأخرى.

ما من شك أنه توجد عدد من منظمات المجتمع المدني الأخرى تشترك في هذا النشاط، ويتم دعم أنشطتها المختلفة وتشجيعها من اجل تنفيذ البرامج وتحقيق الأهداف التي جاءت من أجلها، بمعنى أن السلطة المحلية دائما تسعى إلى تقديم التسهيلات اللازمة والتشجيع على تبني مفاهيم جديدة في مجتمعنا تضمن البناء الحقيقي في المشاريع التربوية والاقتصادية والاجتماعية وبما يواكب طموحات المواطنين وينسجم مع الخطط والبرامج المطروحة ضمن البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ/ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية، وتوجهات الحكومة، في إطار الاستراتيجية العامة لبلادنا.

مؤشرات ايجابية

*** كيف تقيّمون مخرجات المشروع خلال المرحلة الأولى؟.**

– في الحقيقة توجد مؤشرات ايجابية تجاه مختلف المؤسسات كونها تحقق ما عليها من التزامات تجاه المرأة وتجاه البرامج المختلفة التي تقوم بتنظيمها، ولعلنا ناقشنا مسالة التوظيف بالبدل وما حققته من نجاح ، حيث أن المرأة حصلت على نسبة ٣٠٪ من إجمالي عدد الذاهبين للتقاعد الذين يقدرون بـ٢٦ شخصاً، ومن تم توظيفهن من النساء يقارب ٦٧ امرأة، أي بزيادة أكثر من الضعفين، وهذا نعتبره تفهماً من مختلف المؤسسات لتوجهاتنا ، مما يؤدي إلى تشجيعنا على المضي قدما للأمام.

وبالتأكيد هناك بعض الموضوعات المتعلقة بالزواج الأمن وغيرها من المواضيع الأخرى التي تحتاج إلى صبر ومثابرة وانتشار واسع بين مختلف الهيئات ، وأعتقد أن هذه تعتبر إشارات على قوة العلاقة مع مختلف منظمات المجتمع تؤدي إلى الوصول إلى أهدافنا المرسومة.

التزام بالمواعيد المحددة

● ما هي عوامل ومتطلبات نجاح المشروع في المرحلة الثانية؟.

– بدرجة أساسية الدور الايجابي لقيادة اللجنة الوطنية للمرأة التي تتبنى وتدعم هذا الاتجاه، وأيضا تفاعلها مع عمل منظمات المجتمع المدني لخلق علاقة وطيدة بينها وبين السلطة المحلية عن طريق القيام بالترويج للمشاريع التي تحتضنها، بالإضافة إلى التزام اللجنة الوطنية بتحقيق برامجها في إطار مواعيدها المحددة قدر الإمكان، بالرغم من وجود بعض المنغصات التي تنشأ جراء عدم وجود الاعتمادات والمخصصات اللازمة لتمويلها.

وقد لاحظنا جميعاً أن اللجنة الوطنية للمرأة تسعى إلى اغتنام أي فرصة لطرح قضاياها للرأي العام، كما حدث لدى زيارة فخامة الأخ الرئيس لمحافظة حضرموت قبل عدة أشهر، والتي من خلالها تمكنت المرأة من أن تتحصل على عدد من المشاريع في مختلف المجالات.

ونحن نود التأكيد على أهمية الفعاليات التي تنظمها منظمات المجتمع المدني للمرأة خاصة بالتنسيق مع اللجنة الوطنية للمرأة فيما يتعلق بإقامة المهرجانات وافتتاح بعض المراكز بغية تسويق ما تقوم بإنتاجه هذه المنظمات ، بالإضافة إلى المشاركة في مهرجان البلدة، وغيرها من الفعاليات التي تحرص اللجنة الوطنية للمرأة برئاسة الأخت/ فائزة بامطرف على تبنيها كونها تعمل بشكل مثابر وفعال يضمن حضور المرأة في مختلف المنتديات والمحافل، ويعرض قضاياها، إضافة إلي تواجدها في المكتب التنفيذي للمحافظة ، وكذلك مشاركتها في بعض الفعاليات الرسمية.

نسبة غير كافية

● هل تعتقدون أن النسب التي تحصل عليها المرأة في التوظيف كافية من وجهة نظركم؟.

– نحن نقول غير كافية ، وبالفعل ت طرح بعض الإشكاليات الموجودة في مدينة المكلا، من بينها ان عدد الخريجات كبير جدا لكن اللواتي يتوظفن منهن قليل، اضافة إلى أن الأرياف بحاجة إلى معلمات، لكن هؤلاء المعلمات لا يستطعن الخروج إلى أماكن بعيدة لأسباب اجتماعية، واقتصادية ، ترتبط بكمية المرتب الذي سوف تحصل عليه، بالإضافة إلى المصاريف الأخرى للمعيشة، وقد كنا ناقشنا ضرورة وجود محفزات تشجع المعلم على الخروج للريف، وكما هو معروف أن المعلم لايستقر في الريف أكثر من سنه أو سنتين، ثم يبدأ بخلق الأعذار المختلفة من اجل العودة إلى المدينة ، فما بالك بالفتاة والمرأة ، فبالتالي من الصعب أن نطلب من المرأة شيئا، الرجل يخلق له الأعذار لتجاوزه ، لذلك فأنا أرى أن على الحكومة أن تفكر جديا في مساءلة إيجاد محفزات ، وتوفير بعض المساعدات اللوجستية التي تمكن المرأة من الذهاب والاستقرار والعمل في الريف، كي تتحصل على دخل يمكنها من الإيفاء بالتزاماتها العائلية والأسرية.

تجربة سوق النساء

●كيف بالإمكان توجيه وتشجيع المرأة على تبني مشاريع صغيرة والالتحاق بسوق العمل الخاص؟.

– في محافظة حضرموت كانت هناك تجربة ممثلة بسوق اسمه (سوق النساء) وهناك عدد من النساء اللواتي يعملن بالنسيج وأخريات يعملن ببعض الأشغال اليدوية والحرفية، ويعتبر هذا السوق مفتوحاً لترويج هذه المنتجات البدوية.

وباعتقادنا أن الظروف الحالية للأسف الشديد، أعاقت جهود التوعية الشاملة للمرأة في هذا الاتجاه ، وبالرغم من أن هناك بعض المبادرات إلا أنها محدودة جدا، حيث لم تنجح في إدخال المرأة لسوق العمل خاصة في الجانب التجاري، ونأمل أن تتمكن من ذلك من خلال القسم الخاص بهذا الجانب في غرفة تجارة وصناعة حضرموت.

ومن وجهة نظري أعتقد أن البداية ستكون من خلال تشكيل تجمعات نسوية يتحالفن من خلالها في مشاريع ناجمة عن مبادرت من قبل عدد من الخريجات، لمواجهة معضلة محدودية القروض من قبل البنوك التي لا تسمح بتشجيع المرأة للحصول على ما يمكنها من القيام به.

حس تجاري

فلازالت سيطرة الرجل في الأسرة تؤدي إلى إبعاد المرأة عن المنافسة التجارية، وبالتالي إذا نظرنا إلى هذه الأسباب ووضعنا لها بعض الحلول الأخرى كتقديم بعض التشجيعات المختلفة للمرأة ونبصرها بكيفية صنع مشاريعها، سنسهم في فتح أبواب المستقبل الباهر للمرأة الناجحة التي تتحلى بالصبر والمثابرة بالإضافة إلى تمتعها بالحس الذي ربما يكون حسا تجاري أقوى من الرجل في كثير من الأحيان.

مشاريع سياحية أو إنتاجية

● كلمة أخيرة؟.

– أتمنى أن تكلل جهودنا بالنجاح وتثمر عن وجود أصحاب بيوت تجارية من النساء، ونأمل من غرفة تجارة وصناعة حضرموت بأن تسير في هذا الاتجاه حتى يكون للمرأة مشاركة فاعلة حتى في مجلس إدارة الغرفة التجارية في المستقبل، كونها غائبة عن الحضور لعدم تمثيلها في قيادة الغرفة التجارية وغيرها من المحافل التجارية ، ولن يتأتى لها ذلك إلا من خلال امتلاكها للمشاريع سواء السياحية أو الإنتاجية ، مع وجوب تطوير أعمالها ودعمها من قبل منظمات المجتمع المدني، بإتاحة فرص العمل أمامها، وخلق بعض التسهيلات اللازمة للمرأة من أجل القيام بمشاريعها الخاصة.